ظاهرة الفقر في العراق بعد العام ٢٠٠٣

م . د . ورقاء محمد رحيم / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

الملخص

لقد عرف العراق عبر تاريخه الطويل مراحل من الرفاه والتقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي ومراحل أخرى من التراجع وانتشار الظواهر السلبية في المجتمع ومنها ظاهرة الفقر، ولقد القت تداعيات الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ من انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري وظاهرة النزوح والتهجير القسري وضعف السياسيات الاقتصادية التي القت بظلالها القائمة على مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العراقي وكان من نتائجها السلبية انتشار ظاهرة الفقر، وقد انعكس ارتفاع معدلات الفقر في العراق على الفرد والدولة العراقية فهناك آثار سياسية واجتماعية خطيرة ترتب عليها ظهور مشكلات معقدة تتطلب سنوات من اجل معالجتها .

الكلمات المفتاحية (الفقر في العراق، الأسباب، الانعكاسات).

The phenomenon of poverty in Iraq after 2003

Doctor teacher: Warqaa Muhammad Rahim

Center for Strategic and International Studies

Abstract

Iraq has known, throughout its long history, stages of well-being, progress, economic and social prosperity, and other stages of decline and the spread of negative phenomena in society, including the phenomenon of poverty. With its shadows, existing on the overall political, economic and social developments of the Iraqi society, and one of its negative results was the spread of the phenomenon of poverty, and the high rates of poverty in Iraq were reflected on the individual and the Iraqi state.

Key word

Poverty in Iraq, causes, repercussions.

المقدمة

تعد ظاهرة الفقر واحدة من أهم وأقدم المشاكل التي شهدتها ولا زالت تشهدها اغلب المجتمعات ، فهي مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية متعددة الاشكال والأبعاد ، لذلك فهي ظاهرة معقدة تواجه جميع الدول دونة تمييز، مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها ، وقد عانى العراق بعد العام ٢٠٠٣ من ظاهرة الفقر وأصبحت تلك الظاهرة صفة ملازمة لأغلب المحافظات العراقية ، ويعود انتشار تلك الظاهرة الى العديد من الأسباب أهمها انتشار ظاهرة الفساد في العراق و ضعف ادارة السياسيات الاقتصادية ولاسيما في الازمات وأهمها أزمة انخفاض أسعار النفط اذ يعتمد العراق في دخله القومي على الموارد النفطية، وقد انعكس ارتفاع معدلات الفقر في العراق على الفرد والدولة العراقية فهناك اثار سياسية واجتماعية تتمثل في عدم تحقيق الاستقرار السياسي وزعزعة الامن وانخفاض في مستوى التعليم وارتفاع معدلات الجريمة والاتجار بالمخدرات وغيرها .

اهداف البحث

القاء الضوء على مشكلة الفقر في العراق، وإعطاء صورة عن واقع الفقر في العراق واسبابه، والتعرف على أبرز الاثار السياسية والاجتماعية للفقر في العراق .

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من ان المجتمع العراقي يواجه الكثير من المشكلات بعد العام ٢٠٠٣ الا ان أبرز تلك المشكلات وأخطرها هي تزايد معدلات الفقر لما له من اثار سلبية أبرزها تهدد الامن المجتمعي واستقرار الدولة .

إشكالية الدراسة

على الرغم من مرور عشرين عاماً تقريبا على تغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، الا ان هذا التغيير لم يشهد تحسناً في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفرد العراقي، فقد ظل العراق ضمن الدول الفقيرة، وفي ضوء ما تقدم تحدد الدراسة عدة تساؤلات:

١. ما الفقر؟ وما انواعه ومؤشراته؟
٢. ما الأسباب التي جعلت العراق من ضمن الدول التي يعاني افرادها من الفقر بالرغم من وجود الموارد الطبيعية والنفطية الوفيرة؟
٣. ماهي الاثار الناجمة عن الفقر سواء كانت اجتماعية ام سياسية؟

فرضية الدراسة

تقوم فرضية الدراسة على: " ان ظهور بعض المظاهر السلبية في المجتمع والدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ جعل العراق ضمن الدول الأكثر فقراً بالرغم من امتلاكه لموارد نفطية وطبيعية تجعلها ضمن الدول الأكثر رفاهية "

هيكلية الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة وفي ضوء الفرضية المعتمدة، تم تقسم البحث على ثلاثة طالب، تناول المطلب الأول الإطار المفاهيمي للفقر وكذلك أنواعه ومؤشراته، أما المطلب الثاني فقد كرس لدراسة واقع الفقر وأسبابه في العراق بعد عام ٢٠٠٣، فيما سلط المطلب الثالث الضوء على أبرز انعكاسات الفقر الاجتماعية والسياسية على المجتمع والدولة العراقية.

المطلب الأول

الفقر (مفهومه –انواعه –مؤشراته)

أولاً: مفهوم الفقر

ان الفقر من المشاكل الرئيسية التي تواجه العالم فهو مشكلة عالمية لها ابعاد هائلة(١)، وظاهرة الفقر متعددة الجوانب والابعاد(٢) ذات طبيعة معقدة ومتشابكة من جهة، من جهة أخرى تختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس وكذلك باختلاف الخلفيات الفكرية لدارسيه من جهة أخرى، مما ترتب عليه غياب مفهوم موحد للفقر فهناك اجتهادات كثيرة تتداخل في أكثر من نقطة(٣) ، ولعل هذا يفسر عدم التمكن من وجود تعريف واحد وشامل لمعنى الفقر .

ومعنى كلمة الفقر من الناحية اللغوية : الفقر مشتق من فقر ضد استغنى ، افقره ضد استغناه، وافتقر اليه احتاج فهو فقير وجمعها فقراء ، ومن هذ فان الفقر ضد الغنى ، والفقير الذي لا شيء له (٤) ، اما الفقر اصطلاحاً فيمكن تعريفه بانه " هو انخفاض الدخل أو الانفاق على الحد الأدنى لمستويات المعيشة "(٥) أو هو حالة من النقص المادي الذي يترجم بصفة عامة بمستوى الدخل النقدي(٦) ، لذا فهو " نقص أو انعدام القدرة على الوصول الى حد ادنى من مستوى المعيشة "(٧) فالفقر يمثل أصحاب الدخول الدنيا التي تشكل نسبة معينة من متوسط الدخل الفردي في المجتمع "(٨)، وقد عرف البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم عام ١٩٩٠ الفقر بانه" عدم الوصول الى حد ادنى من مستوى المعيشة ، كما عرف البنك الدولي الفقر من منظور الاحتياجات الأساسية بانه " الحرمان من متطلبات المادية اللازمة للوفاء بالحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الأساسية بما في ذلك الغذاء ، ويدخل ايضاً في هذا المفهوم الحاجة الى توفير فرص العمل ويشمل الخدمات الأساسية والصحية والتعليمية وفرص العمل بجانب الدخل فمن يفتقر الى هذه المفردات يعد فقيراً (٩) .

ثانيا: أنواع الفقر

ان الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب فالفقر يعني عجز فئة من الافراد والاسر عن توفير الدخل اللازم للحصول على السلع التي يحتاجون اليها لتحقيق الحد الأدنى من مشتوى المعيشة المقبول، وعليه فان الفقر اشكال وأنواع مختلفة تبعا لما يأتي:

١. الفقر البشري: ويعرف بانه عجز فئة من افراد المجتمع على تحقيق المستويات الدنيا من الاحتياجات الأساسية كالرعاية الصحية، التعليم، القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بكل حرية (١٠).

٢. الفقر النقدي: على خلاف الفقر البشري الذي يعد نقصاً في مجموعة من العناصر نجد ان الفقر النقدي هو نقص في عنصر واحد وهو الدخل(١١)، ويتطلب هذا النوع من الفقر بيانات مفصلة عن دخل السكان.

ثالثاً: مؤشرات الفقر

توجد عدة مؤشرات لقياس الفقر منها مؤشر تعداد الرؤوس وفجوة الفقر فضلاً عن مؤشر الفقر البشري والذي يعكس هذا المؤشر تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويحدد ابعاد الفقر من أوجه ثلاثة هي(١٢):

١. الحرمان من الحياة موفورة بالصحة وتقاس بالاحتمال القائم عند الولادة لعدم البقاء على قيد الحياة حتى بلوغ سن الأربعين.

٢. الحرمان من المعرفة والقراءة ويقاس بمعدل الامية بين البالغين.

٣. الحرمان من مستوى الرفاه الاجتماعي ويقاس بمتوسط النسبة المئوية لكل المحرومين من مياه الشرب النقية والعاجزين عن الوصول للرعاية الصحية وناقصي الوزن لصفوف الأطفال دون سن الخامسة.

المطلب الثاني

واقع واسباب الفقر في العراق بعد عام ٢٠٠٣

لقد عرف العراق عبر تاريخه الطويل مراحل من الرفاه والتقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي ومراحل اخرى التراجع وانتشار الظواهر السلبية في المجتمع ومنها ظاهرة الفقر، وقد القت تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ على مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العراقي وكان من نتائجها السلبية انتشار ظاهرة الفقر ولاسيما في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرون(١٣) .

فنسبة الفقر في العراق عام ٢٠١٦ تجاوزت ٤١٪ بسبب النزوح الناتج عن سيطرة الجماعات الارهابية على بعض المحافظات، اما في عام ٢٠٢٠ فكانت نسبة ٣١,٧٪ بسبب انتشار وباء كوفيد ١٩ في حين شهد عام ٢٠٢١ انخفاضاً في نسبة الفقر الى ٢٥٪ . ويبين الشكل (١) معدلات الفقر في العراق من (٢٠٠٧–٢٠٢١) .

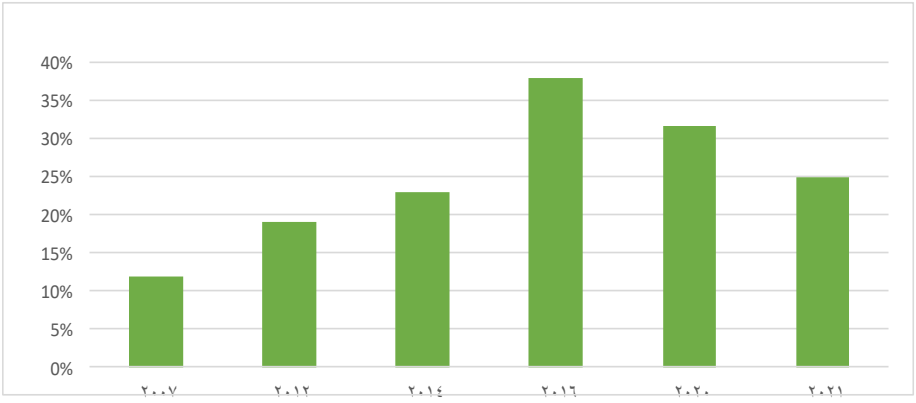

المخطط (١) معدلات الفقر في العراق (٢٠٠٧–٢٠٢١)

المصدر: مؤشر الفقر في العراق، بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط .

ويلاحظ من المخطط في اعلاه ان اعلى مستويات الفقر في العراق هي عام ٢٠١٦ وذلك لعدة اسباب أهمها : التهجير القسري الناتج عن دخول تنظيم داعش الارهابي الى بعض المحافظات العراقية مما دفع الكثير من العوائل الى النزوح فقد الكثير من تلك العوائل مصدر عيشهم مما زاد من معدلات الفقر في العراق .

اما مؤشرات بيانات البنك الدولي فتشير الاحصائيات الى ارتفاع مؤشرات الفقر في العراق وعدم تماثلها لما تنص عليه الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة من خلال بيانات الدول الاتي:

جدول (١) مؤشرات الفقر في العراق للمدة من (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

السنة	من يعيشون تحت خط الفقر من مجموع السكان (%)	السنة	من يعيشون تحت خط الفقر من مجموع السكان (%)
٢٠٠٣	٪٣٠	٢٠١٣	٪١٨.٩
٢٠٠٤	٪٢٢.٧	٢٠١٤	٪٢٢.٥
٢٠٠٥	٪٢٨	٢٠١٥	٪١٨.٩
٢٠٠٦	٪٢٧	٢٠١٦	٪١٩.٩
٢٠٠٧	٪٢٤.٤	٢٠١٧	٪٢٠.١
٢٠٠٨	٪٢٢	٢٠١٨	٪٢٢.٥
٢٠٠٩	٪٢٢.٥	٢٠١٩	٪٢٢.٥
٢٠١٠	٪٢٣	٢٠٢٠	٪٢٢.٩
٢٠١١	٪٢٢	٢٠٢١	٪٢٣.٥
٢٠١٢	٪١٨.٧	٢٠٢٢	٪٢٥

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى إحصاءات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء .

ويبين الجدول في أعلاه مدى اتساع دائرة الافراد الذين يعيشون تحت خط الفقر وعدم الاستقرار في نصيب الفرد من الدخل القومي ، وكذلك انخفاض في نصيب الفرد من اجمال الناتج المحلي، اذ نرى مؤشرات الفقر في العراق بارتفاع متزايد بعد ان كانت (١٨,٩٪) من مجموع السكان عام ٢٠١٥ يعيشون تحت خط الفقر ، نرى هذه النسبة قد ارتفعت الى ٢٣,٥٪ من مجموع السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر عام ٢٠٢١ ، وكذلك الحال بالنسبة لسائر المؤشرات فان نصيب الفرد من الدخل القومي منخفض جداً ، بلغ عام ٢٠١٥ ما يقارب (٤,٩٨٩) دولار ، وهي نسبة قليلة بالمقارنة مع الدول النفطية مثل العراق ، ولم يشهد سوى تحسن بسيط اذ ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي عام ٢٠٢١ الى ٤,٧٨٨ وهو ارتفاع قليل لا يسد احتياجات الافراد ويلبي رغباتهم في العيش الكريم ، فضلاً عن النمو في نصيب الفرد من الدخل القومي ، والذي شهد تحسنا بسيط بلغ ١,٢٪ في عام ٢٠١٥ وشهد ارتفاعا نسبياً على مدى السنوات السابقة ليصل الى ٤,٣٪ عام ٢٠٢١ ، الا انه مازال منخفضاً ودون مستوى الطموح ، فهذا المؤشرات تجعل العراق ضمن الدول الأكثر فقراً في العالم حسب مؤشرات الأمم المتحدة وأهدافها الإنمائية .

واستناداً الى المعطيات الاحصائية في تقرير التنمية البشرية الصادر عن منظمة الامم المتحدة يمكن لمؤشرات الفقر متعدد الابعاد تسليط مزيد من الضوء على الفئات الأكثر تعرضاً للإهمال من الشرائح الاجتماعية في العراق باستعراض الابعاد الثلاث الاساسية لمؤشرات الفقر متعدد الابعاد وهي(١٤):

- مستوى المعيشة: لا يشمل مستوى المعيشة في العراق وفقاً للمعايير الدولية سوى ٦٪ من السكان فيما يعاني ٩٤٪ من السكان بصورة أو بأخرى من اختلال في مستوى المعيشة في البلاد .
- قطاع التعليم: يستفيد من خدمات هذا القطاع ما نسبته ٦٠٪ من سكان العراق، اي ان ٤٠٪ من السكان بدون خدمات تعليمية وتشكل هذه النسبة نحو ١٦ مليون عراقي يفتقر للخدمات التعليمية .
- القطاع الصحي: تغطي خدمات الصحة ما نسبته ٣٣٪ من سكان العراق البالغ عددهم نحو ٣٩ مليون نسمة اي ان ٦٧٪ من السكان هم بدون خدمات صحية .

ان ارتفاع معدلات الفقر في العراق تعود الى أسباب من أبرز تلك الأسباب:

أولاً: الفساد المالي والإداري

منذ عام ٢٠٠٣ يقع العراق في ذيل مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية ليكون من أكثر بلدان العالم فساداً ، وهو ما يشغل المجتمع العراقي والمجتمع الدولي لانحسار فرص التنمية والاستثمار ويعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية ، اذ ان الأموال المنهوبة بسبب الفساد قد يكون لها الأثر الفعلي في تخفيف حجم الفقر في العراق ، لأنها تزيد من الاستثمار المحلي والمشاريع الاستثمارية التي تعمل على تشغيل اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل ومن ثم تقليل نسبة الفقر في العراق، ويبين الجدول (٢) ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد للمدة من (٢٠٠٣-٢٠٢٠) .

الجدول (٢) ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد للمدة من (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

السنوات	عدد الدول المشتركة	تسلسل العراق
٢٠٠٣	١٣٠	١١٣
٢٠٠٤	١٤٦	١٢٩
٢٠٠٥	١٩٤	١٧٠
٢٠٠٦	١٦٣	١٦٠
٢٠٠٧	١٨٠	١٧٨
٢٠٠٨	١٨٠	١٧٨
٢٠٠٩	١٨٠	١٧٦
٢٠١٠	١٧٨	١٧٥
٢٠١١	١٨٣	١٧٥
٢٠١٢	١٧٦	١٦٩
٢٠١٣	١٧١	١٧٧
٢٠١٤	١٧٠	١٧٥
٢٠١٥	١٦١	١٦٨
٢٠١٦	١٦٦	١٧٦
٢٠١٧	١٦٩	١٨٠

٢٠١٨	١٦٨	١٨٠
٢٠١٩	١٦٢	١٨٠
٢٠٢٠	١٦٠	١٨٠
٢٠٢١	١٥٧	١٨٠
٢٠٢٢	١٥٧	١٨٠

Sours: Transparency international, corruption perceptions index various years

ويلاحظ أن العراق وطيلة أكثر من خمسة عشر عاماً بقي يعاني من وجود منظومة الفساد وتجذرها في كافة مفاصل الدولة العراقية.

ثانياً: عدم كفاءة السياسات الاقتصادية

ان الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يعتمد في ايراداته على تصدير النفط والتي تتعرض باستمرار الى تقلبات بالأسعار وما يتركه من اثار سلبية على الناتج المحلي الإجمالي وهذا يؤدي بالتالي الى تدهور معدل دخل الفرد وانتشار ظاهرة الفقر والبطالة(١٥) . اذ تتسم موازنة العراق الاتحادية بسيادة الموارد النفطية على مجمل الإيرادات العامة اذ تصل نسبة مساهمتها الى ما يقارب ٨٩–٩٠٪ خلال المدة (٢٠٠٦– ٢٠٢٠) مقابل انخفاض الإيرادات الغير النفطية والتي لم تتجاوز ١١٪ في أفضل الأحوال ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول (٣) .

جدول (٣)

يبين نسبة الايرادات النفطية وغير النفطية من مجموع الإيرادات العامة للدولة العراقية

منذ عام ٢٠٠٦–٢٠٢٠

السنة	نسبة الإيرادات النفطية من مجموع الإيرادات	نسبة الإيرادات غير النفطية من مجموع الإيرادات
٢٠٠٦	٪٩٨.٨	٪٣.٢
٢٠٠٧	٪٩٧.٤	٪٢.٦
٢٠٠٨	٪٩٨.٨	٪١.٢
٢٠٠٩	٪٩٣.٩	٪٦.٠

٢٠١٠	٪٩٠.٦	% ٩.٤
٢٠١١	٪٩٩.١٠	٪٠.٩
٢٠١٢	٪٩٢.٩	٪٧.١
٢٠١٣	٪٩٢.٨	٪٧.٢
٢٠١٤	٪٩٣.٣	٪٦.٧
٢٠١٥	٪٩٧	٪٣
٢٠١٦	٪٨١.٤	٪٧
٢٠١٧	٪٨٤.١	٪٨
٢٠١٨	٪٨٩.٧	٪٥.٣
٢٠١٩	٪٨٩	٪١١
٢٠٢٠	٪٩٥	٪٥

المصدر: مجموعة من اصدار جريدة الوقائع العراقية، وزارة العدل العراقية.

ويلاحظ من الجدول أعلاه الى انخفاض الإيرادات غير النفطية يشير الى عدم كفاية الجهاز الإداري في تخمين وجباية الضرائب بشقيها المباشر والغير مباشر ومن ثم انخفاض نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة للموازنة(١٦) ، كما ان استمرار اعتماد الإيرادات العامة على العوائد صادرات النفط يشير الى وجود خلل جوهري في هيكل الموازنة في جانبها الإيرادي أدى الى تكريس الطابع الريعي(١٧) .

ثالثاً: ظاهرة الهجرة والتهجير في العراق

بلغ عدد النازحين داخلياً في العراق في كانون الأول عام ٢٠١٦ (٣,١) مليون شخص يعيشون في أماكن مستأجرة (نسبة ٤٥٪) وفي المجتمعات المحلية المضيفة بنسبة ٢٢٪ وفي المخيمات بنسبة ١٣٪ وفي المباني غير المهجورة بنسبة ٧,٥٪ وفي المستوطنات غير الرسمية بنسبة ٤,٥٪ وفي المباني (كالمدارس والجوامع والحسينيات) بنسبة ٣,٢٪ كما تعيش الأغلبية العظمي من النازحين في المجتمعات المضيفة في المحافظات التي ينتمون اليها وفي إقليم كردستان مما يؤدي الى التنافس على الوظائف ومن ثم ارتفاع معدلات الفقر(١٨) . فبسبب موجة الإرهاب التي تعرضت له محافظات (نينوى، صلاح الدين، الانبار ومناطق من كركوك وديالى

وبابل) ارتفعت نسبة الفقر في العراق بشكل عام من ١٩٪ عام ٢٠١٢ الى ٢٢,٥٪ عام ٢٠١٤ وفي إقليم كردستان عام ٢٠١٤ من ٣,٥٪ الى ١٢,٥٪ كنتيجة لموجة النزوح الكبيرة(١٩) .

رابعاً: الزيادة السكانية وارتفاع معدلات البطالة

ارتفع عدد سكان العراق من (٢٢,٤٦٢٤٤ نسمة)، الى (٢٩٦٨٠٨١ نسمة) للمدة ١٩٩٧–٢٠٠٧ (٢٠)، وبمعدل نمو بلغ (٣٪) فيما زاد عدد السكان للمدة ٢٠١٢–٢٠١٧ من (٣٤٠٢٠٧٠٢٤٨ الى ٣٨٠١٢٤٠١٨٢ نسمة) وبمعدل نمو بلغ (١,٦٥٪)(٢١) وهذه الزيادة تؤدي الى ارتفاع نسبة البطالة ومن ثم ارتفاع في نسبة الفقر لأنها لا تتناسب مع معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مما ينجم عنه انخفاض في مستوى المعيشة للمجتمع والاسرة لان النمو السكاني يستنفذ النمو الاقتصادي ويزيد من معدلات البطالة اذ بلغ معدل البطالة في العراق عام ٢٠٠٣ ٢٨,١٢٪(٢٢) . ويبين الجدول (٤) نسبة البطالة في العراق من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٢٢ .

الجدول (٤) نسبة البطالة في العراق من عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٢٢

السنة	نسبة البطالة	السنة	نسبة البطالة
٢٠٠٣	٢٨.١٠٪	٢٠١٣	١٢.٠٠٪
٢٠٠٤	٢٦.٨٠٪	٢٠١٤	١٠.٦٪
٢٠٠٥	١٧.٩٧٪	٢٠١٥–٢٠١٦	١٠.٨٪
٢٠٠٦	١٧.٥٠٪	٢٠١٧	١٢٪
٢٠٠٧	١١.٠٧٪	٢٠١٨	٢٢.٨٪
٢٠٠٨	١٩.٦٨٪	٢٠١٩	٢٢٪
٢٠٠٩	–	٢٠٢٠	١٦.٥٪
٢٠١٠	١٥.٠٢٪	٢٠٢١	١٤.٢٪
٢٠١١	٨.٠٠٪	٢٠٢٢	١٦.٥٪
٢٠١٢	١١.٠٩٪		

المصدر: مجموعة من مؤشرات التشغيل والبطالة، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية.

وتنطوي البطالة على بذور عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ومصدر خطورتها هو تزايد عدد القادرين على العمل والباحثين عنه من دون جدوى ، فتثير الشعور بالإحباط لديهم وتترتب عليها عواقب سياسية واجتماعية واقتصادية سلبية ، ويُعقد مشكلة البطالة ، تفاقمها واستمرارها فضلاً عن ارتفاع نسبة الاعالة فرض مشكلة متعددة الابعاد بالنسبة لأي مجتمع لانحرافها عن قيم ومعايير الحياة الاجتماعية التي تحفظ قيمة الانسان (٢٣) ، اذ يصبح العاطلين عن العمل في مواجهة خيارين الأول: الانحراف السلوكي والتمرد على السلطة وعدم الامتثال للقانون فترتفع معدلات الجريمة ويضعف الشعور بالانتماء الوطني وتتصاعد الكراهية تجاه المجتمع والسلطة وصولاً الى ممارسة العنف أو الانخراط في الارهاب ، والخيار الثاني هو هجرة العاطلين عن العمل خارج البلد ويمثل اصحاب الكفاءات وحملة الشهادات العليا النسبة الكبيرة من المهاجرين فيصبح البلد امام تحدي هجرة العقول والكفاءات بسبب تدني مستوى المعيشة وانخفاض الدخل وانتشار البطالة(٢٤) .

المطلب الثالث

انعكاسات الفقر على المجتمع والنظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣

هناك الكثير من الآثار التي انعكست على المجتمع والنظام السياسي العراقي بسبب الفقر، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيمها على النحو الاتي:

أولاً: الانعكاسات الاجتماعية

هناك الكثير من الانعكاسات للفقر فقد اثرت على المجتمع العراقي وبشكل كبير ولا يمكن ذكرها كلها في هذا البحث الا انه يمكن ان نذكر أبرز تلك الانعكاسات وهي:

١. **انخفاض المستوى التعليمي:** أحد الأسباب الرئيسة لانخفاض المستوى التعليمي هو ترك الأطفال المدارس من أجل العمل ، إذ إن ترك الدراسة من أجل العمل وتوفير لقمة العيش من أبرز المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الفقر ، وقد شهد العراق ارتفاعاً ملحوظاً في عدد التلاميذ الذي تركوا مقاعد الدراسة من أجل العمل واعالة عوائلهم ، بسبب عدم توفر فرص العمل للإباء أو بسبب عجزهم أو فقدانهم فضلاً عن ضعف منظومة الرعاية الاجتماعية في العراق ، كل هذه الأسباب وغيرها تدفع الأطفال الى العمل ، وهذا يؤدي الى زيادة نسبة الامية بين الأطفال ، ووفقاً للبيانات الإحصائية لوزارة التخطيط العراقية بلغ عدد الامية من الذين تتراوح اعمارهم فوق العشر سنوات ١٣٪ لعام ٢٠٢٢ ، وقد شهدت ارتفاعاً عن عام ٢٠٢١ حيث كانت تبلغ نسبة ١٢٪، اما ووفقا للتصنيف اليونسكو لعام ٢٠٢٢ ، جاء العراق ضمن أكثر البلدان التي تعاني من ارتفاع نسبة الامية بما يتجاوز ٤٧٪ للفئات العمرية بين ٦–٥٥ عاماً .

٢. **ارتفاع معدلات الطلاق** : أحد الأسباب الرئيسة لزيادة معدلات الطلاق في العراق هو الفقر فعندما يعجز رب الاسرة عن الانفاق على اسرته يؤدي الى حدوث التوتر داخل الاسرة اذ تحمل الزوجة زوجها مسؤولية فشله في المساهمة في الانفاق على الاسرة ، مما يصعد الخلافات وينعكس ذلك بصورة مباشرة على عدم استقرار الزواج الذي قد ينتهي بالطلاق(٢٥) ، وقد سجلت

حالات الطلاق غير المحاكم العراقية ارتفاعاً ملحوظا ، وكان السبب الأول في تزايد حالات الطلاق بحسب ما أشار اليه مجلس القضاء الأعلى مرتبط بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية متداخلة وأن الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة هي الأكبر وراء ازدياد حالات الطلاق ويمكن ملاحظة ذلك موضح في الجدول (٥) ادناه:

جدول (٥)

السنة	عدد حالات الطلاق حسب مجلس القضاء الاعلى
٢٠١١	٥٩٥١٥
٢٠١٢	٥٩٠٠٠
٢٠١٣	٥٥٥٥١
٢٠١٤	٥٢٤٤٢
٢٠١٥	٥٢٤٦٥
٢٠١٦	٥٨٤١٤
٢٠١٧	٧٠٠٩٧
٢٠١٨	٧٣٠٦٩
٢٠١٩	٦٦٠١١
٢٠٢٠	١٠٢٥٢
٢٠٢١	٢٨٨٢٧
٢٠٢٢	٦٥٨٠٤
٢٠٢٣ لغاية شهر شباط	١٢٤٨٢

المصدر: مجلس القضاء الأعلى العراقي، إحصائية بعدد حالات الطلاق، متوافر على الموقع الالكتروني /http://www.hjc.iq

ومن الجدول في أعلاه يبين مدى ارتفاع اعداد حالات الطلاق في العراق، مع ملاحظة ان هذه الاعداد لا تشمل حالات الطلاق في إقليم كردستان وهذا يعني ان الاعداد أكثر من ذلك، وهذا يدل على أن الفقر أثر بشكل خطير على الاسرة العراقية.

ثانياً: الانعكاسات السياسية

هناك الكثير من الآثار للفقر على النظام السياسي العراقي الا ان أبرزها الاتي:

١. عدم الاستقرار السياسي

يعد الفقر عاملا مهما في عدم الاستقرار السياسي لأي دولة، وذلك لان أحد مهام الدولة هي تلبية احتياجات افراد المجتمع الذي تحكمه، وعدم تلبية تلك الاحتياجات يؤدي الى تولد سخط شعبي تجاه النظام السياسي القائم، يتم التعبير عن هذا السخط بعده اشكال منها مظاهرات سلمية أو غير سلمية أو تفشي مظاهر العنف والاضطرابات.

وهذا ما حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اذ عانى العراق من عدم استقرار سياسي نتيجة اخفاق والقصور في أداء النظام السياسي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنموي وتردي الواقع المعاشي والاقتصادي والتعليمي والخدمي وانعدام توافر فرص العمل للمواطن العراقي، مما دفع بعض من فئات الشعب العراقي الى الخروج بمظاهرات، كان من ابرزها مظاهرات ٢٥ أكتوبر عام ٢٠١٩، التي كانت في بدايتها مطالبة بأجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية بسيطة تتمثل في توفير الخدمات وفرص العمل للشباب، الا انها تحولت بعد مدة الى مطالب شاملة تتطلب إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية، تأطرت بالمطالبة باستقالة الحكومة واجراء انتخابات مبكرة، وهذا ما جعل العراق يدخل في مرحلة عدم استقرار سياسي في تلك المدة.

٢. زعزعة الوضع الأمني

يتزعزع الوضع الأمني لأية دولة عند انتشار ظواهر سلبية كثيرة في ذلك المجتمع من أبرزها تلك الظواهر السلبية والتي انتشرت في العراق وتهدد الامن الوطني العراقي هي:

أ. الانضمام الى المجموعات الإرهابية

تعد ظاهرة الارهاب من أخطر مظاهر العنف التي تزعزع الامن الوطني العراقي، اذ شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ الكثير من العمليات الارهابية شملت مناطق متعددة واشكالا مختلفة تمثلت بالقتل والخطف

والتعذيب والتهجير والاغتصاب ولاسيما بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٨ وكذلك بعد عام ٢٠١٤، اذ احتل العراق ولعدة سنوات مرتبة الصدارة بالدول الأكثر تعرض للعمليات الارهابية بحسب تقارير مؤشر الارهاب الدولي الصادر عن المعهد الاقتصاد والسلام في استراليا بحسب الجدول (٦) .

جدول رقم (٦) يوضح تسلسل العراق ضمن الدول الأكثر تعرضاً للعمليات الارهابية

السنة	مرتبة العراق ضمن الدول
٢٠١٣	١
٢٠١٤	١
٢٠١٥	١
٢٠١٦	١
٢٠١٧	١
٢٠١٨	٢
٢٠١٩	٢
٢٠٢٠	٢

المصدر: تقارير معهد الاقتصاد والسلام، متاح على الرابط الالكتروني

Http//: www.economicsandpeace.org

وبالرغم من ان هناك عدة أسباب تؤدي بالأفراد الى الانضمام الى المجموعات الإرهابية، الا ان العامل الأبرز هو الفقر ، فعندما لا يجد الفرد ما يضمن له العيش الكريم واللائق به وبإنسانيته والذي يمكنه من استمرار حياته عبر توفير مقوماتها الأساسية ، وحينما لا تتوفر له ذلك تتهيأ له الأرض الخصبة للتطرف والكسب غير المشروع ،لذا كان الفقر في العراق دوراً في انضمام عدد من الافراد الى الجماعات الإرهابية ، اذ ان الخلل في توزيع الثروة ترتيباً غير واضح وفيه خلل كبير عد بوصفه واحد من اهم الازمات التي واجهها النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ (٢٦) .

ب. زيادة التجارة والتعاطي المخدرات:

قد يهتز الكيان السياسي لأية دوله إذا لم يكن في وسعها ومقدورها بسط نفوذها على كل اقليمها ، وثبت ان كثيراً من المناطق كزرع المخدرات فيها انها لا تخضع لسلطات تلك الدول التي تقع ضمنها ، اما لاعتبارات جغرافية أو قبلية، وهناك روابط وثيقة بين الارهاب الدولي والاتجار غير المشروع في

المخدرات ، و يهتز كيان الدولة السياسي إذا اضطرت الى الاستعانة بقوات مسلحة اجنبيه للحفاظ على كيانها(٢٧) .

وتشكل تجارة المخدرات خطراً على السلطة العراقية ، اذ يؤدي الى اضعاف السلطة ، وذلك لان بعض تجار تلك المواد قد يكونوا متحالفين مع بعض رجال السلطة ، ويترتب على ذلك فساد السلطة الحاكمة ، اذ يصبح لتجار المخدرات تأثير على رجال السياسة والعاملين في ميدان العدالة الجنائية " الشرطة، المحققون، رجال الجمارك، رجال الحرس الحدود ، العاملون في السجون ، ووسائل الاعلام" ، وتنتهك تجارة المخدرات القوانين وتنطوي على أنشطة إجرامية أخرى كالرشوة وتهديد الموظفين العموميين وانتهاك القانون المصرفي وتمويل العمليات الارهابية والاستخدام غير المشروع للأسلحة والتزوير وجرائم العنف(٢٨)، وقد كان العراق قبل عام ٢٠٠٣ معبراً فقط للمخدرات اما بعد عام ٢٠٠٣ فقد اصبح معبراً ومستهلكاً للمخدرات ، وكشفت الإحصاءات الصادرة من الجهات الرسمية العراقية عن ارتفاع كبير بعدد المتهمين بتجارة المخدرات ، والجدول (٧) يوضح ذلك

جدول (٧) عدد المتهمين بتجارة المخدرات

السنة	عدد المتهمين بتجارة المخدرات
٢٠١٢	٥٠
٢٠١٣	٤٥
٢٠١٤	١٥١
٢٠١٥	٢٦٦
٢٠١٦	٥٣٩
٢٠١٨	٢٥٨١

المصدر: إحصاءات الجهات الرسمية العراقية (مفوضية حقوق الانسان – مجلس القضاء الأعلى) .

ويلاحظ من الجدول في أعلاه الزيادة الكبيرة في اعداد الأشخاص المتهمين بتجارة المخدرات وأن هناك زيادة كبيرة في الأشخاص المتعاطين وبما يتعكس ذلك على كثرة الجرائم سواء كانت القتل أو السرقة وغيرها من الجرائم الناتجة عن تعاطي المخدرات .

الخاتمة والتوصيات

لقد عرف العراق عبر تاريخه الطويل مراحل من الرفاه والتقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي ومراحل أخرى من التراجع وانتشار الظواهر السلبية في المجتمع ومنها ظاهرة الفقر، ولقد القت تداعيات الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ من انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري وظاهرة النزوح والتهجير القسري وضعف سياسيات الاقتصادية بظلالها القائمة على مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العراقي وكان من نتائجها السلبية انتشار ظاهرة الفقر ولاسيما في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

الاستنتاجات

١. يعد الفقر ظاهرة اجتماعية واقتصادية تصيب اغلب الدول في العالم ولاسيما دول العالم الثالث.
٢. يمثل الفقر في العراق ظاهرة متعددة الأطراف بسبب كثرة الأسباب المؤدية له فمنها ما يتعلق بالأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
٣. ان الفقر في العراق لا يمكن تقويمه الا من خلال تدابير حكومية ملائمة ومنها استراتيجيات مكافحة الفقر وهذه الاستراتيجيات تمثل المحتوى الأساس للسياسات الاقتصادية لمكافحة الفقر.

وتوصلت الدراسة الى عدد من التوصيات أهمها:

١. يجب ان تكون هناك إرادة سياسية والتزام حكومي حقيقي لتخفيف نسبة الفقر في العراق.
٢. عدم الاعتماد بشكل كبير على العوائد النفطية في توفير السيولة النقدية للدولة العراقية وذلك لتعرض أسعار النفط الى انخفاض مما يؤثر على الإيرادات الحكومة ومن ثم على المواطن العراقي، بل يجب تطوير القطاعات الزراعية والصناعة والسياحية من اجل استثمار إيراداتها بما يحقق إيرادات عالية ومن ثم تحقيق الرفاهية للمواطن العراقي.
٣. مكافحة ظاهرة الفساد في العراق بوضع قوانين رادعة وعقوبات قاسية وتفعيل أجهزة تنفذ هذه العقوبات ويجب ان تشمل الجميع بلا استثناء.
٤. ان يكون هناك توزيع عادل للموارد على جميع افراد المجتمع، وتقليل الفوارق الطبقية.
٥. وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل من خلال زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية.
٦. تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة العراقية ولاسيما الاسر المصنفة تحت حط الفقر.

المصـــــــادر والهوامش

1. Dr.Ewonwski.J., and W. scotte, the level of living index, united nation Research, report4, institute for social development, Geneva, September,1996, p.p3-5.
2. Mattian Ravallion, fundamentals of poltent applied economics: poverty coparisions, research -working paper No1615, (n.p); Harwood academic publication, World Bank, 1994.
3. Glewwe, p., and Van delgaaje, j, confronting poverty in developing countries definitions, information and policies, World Bank, working paper No48, Washington D, C1988, p.28.

٤. ابن منظور، لسان العرب، ط٣، دار صادر، بيروت،١٩٤٩، ص٦٠.

٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة وإزالة الفقر، العناصر الرئيسية للقضاء على الفقر في البلدان العربية، إدارة الدعم للتنمية والخدمات الإدارية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٧٧، ص١٤.

6. Douglas Greenwald, Ed,Encyclopedie Economique, Economica, paris,1984, p691.

٧. حسين يحيى وعبد الحي الربيعي وماجد بدر، قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن: دراسة مقطعية ١٩٧٧، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٢٤، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٩.

8. Grahamroom, new poverty in the European community, macmillanpab, London, 1990, p.p 185-186.

٩. نقلاً عن: وليد عبد السلام محمد شتله، مشكلة الفقر وأثرها على التنمية البشرية، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠١٥، ص١٩.

١٠. علي وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٦، ص١٥١.

١١. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا: محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣، ص٢٦.

١٢. الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١١، ص٥٢ .

١٣. خضير عباس احمد الندأوي، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية الى مأزق اجتماعي وسياسي، وراقات تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٠، ص٢ .

١٤. خضير عباس احمد الندأوي، مصدر سبق ذكره، ص١١ .

١٥. حسن لطيف كاظم، الفقر في العراق: مقاربة من منظور التنمية البشرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٣٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٠٣ .

١٦. مصطفى حسن عبد العالي، موازنة العراق الاتحادية بين الاحتلالات وامكانيات إصلاحها: استراتيجية مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠١٧، ص٨٢ .

١٧. مظهر محمد صالح واخرون، الاقتصاد والتنمية، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٣-٢٠١٤، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٤، ص٢٩٥ .

١٨. صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، تحليل اتجاهات فقر الأطفال والتوصيات بشأن سياسات الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ٢٠١٧-٢٠٢١، بغداد، ٢٠١٧، ص١٢ .

١٩. جمهورية العراق وزارة التخطيط، اللجنة العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر، البنك الدولي، الأمم المتحدة، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢ تحويل الفقراء الى منتجين مندمجين اقتصاديا واجتماعيا بالتمكين وبناء القدرات، بغداد، ٢٠١٨، ص٤٠ .

٢٠. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١ .

٢١. حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨ .

٢٢. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، نسبة البطالة بين صفوف الشباب (٢٠٠٣–٢٠١٣)، ص٢٠، وينظر ايضاً مؤشرات التشغيل والبطالة، الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات ٢٠١٥–٢٠٢٠، ص١٤.

٢٣. عبد الفتاح عبد الناصر احمد عبد السلام البدراني، هجرة الكفاءات العربية: الاسباب والنتائج العراق انموذجا، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الأكاديميون العربية، كوينهاكن، ٢٠٠٩، ص٨١.

٢٤. المصدر نفسه، ص٨٢.

٢٥. إبراهيم جابر السيد، التفكك الاسري: الأسباب والمشكلات وطرق علاجها، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص٤٠.

٢٦. حسن لطيف الزبيدي، الإرهاب وأثره في التنمية البشرية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٤–٢٣٥.

٢٧. عبد الرزاق عبد الله الجبوري، تعاطي المخدرات لدى الاحداث: الاسباب والمعالجات، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٧. ص٨٤–٨٥.

٢٨. صلاح حسن فالح ومهدي علي زين، تجارة المخدرات: مدينة بغداد انموذجاً، مجلة المفتش العام، العدد ٢٢، وزارة الداخلية العراقية، ٢٠١٨، ص٢٠.